



أكد أهمية تكوين الجيش على مراحل

المعيوف: تسريح العسكريين الخليجيين و«البدون» يؤثر على سمعة الكويت



عبدالله المعيوف

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف بأهمية التكوين في القوات المسلحة على مراحل وطالب نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع إيقاف عملية التسريح العشوائية في صفوف العسكريين الخليجيين والبدون لأن مثل هذا الإجراء يؤثر على سمعة الكويت في المحافل الدولية خاصة بأن بعض العسكريين المرحلين من البدون قد أجبروا على استخراج جوازات من دول لا يتمتعون لها وذلك لتعديل أوضاعهم بناء على أوامر صدرت إليهم وأن بعض هؤلاء العسكريين الذين يريد وزير الدفاع رميمهم في الشارع كانوا من المشاركين في حرب تحرير الكويت ومنهم من كانوا

أسرى حرب كشف عن جنسيته الأصلية بناء على توجه الدولة في حفظ حقوق هؤلاء الناس المعيشية والمهنية بعد ما أفتوا هويتهم الأصلية «فهل جزء الإحسان إلا الإحسان».. فيما يتصرف وزير الدفاع على عكس توجه الدولة وتطال قراراته هؤلاء العسكريين الذين أفتوا انتماءاتهم بإظهار جوازاتهم الأصلية وهذا يخالف توجه الدولة تماما في عملية حل مشكلة البدون، وأكد المعيوف بأن تسريح الخليجيين من أزواج الكويتيات لا يشجع وقرار الدولة وقرارات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي في حفظ حقوق الموظفين الخليجين الذين يعملون

بغير دولهم. وأضاف المعيوف بأن هذه الإجراءات فيها أضرار سياسية واجتماعية واقتصادية على الناس وتسبب ظواهر سلبية في المجتمع وتشجع على ارتكاب الجريمة وتؤثر تأثيرا مباشرا في حفظ الأمن ومكافحة جرائم المجتمع المختلفة كالسطو على المتكاثرات..وطالب المعيوف رئيس الوزراء كبح مثل هذه التصرفات الغير مسؤولة في غياب الرقابة والمجلس التشريعي واعتبر أن إجراءات تسريح العسكريين ستكون مسالة وطنية أمام الله والمجتمع يحاسب عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وستشكل أزمة اجتماعية.

طالب مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة خليل الصالح الشعب الكويتي بالحفاظ على الوحدة الوطنية مؤكدا أن الشعب الكويتي نسيج واحد في السراء والضراء.

وشدد الصالح في تصريح صحافي على ضرورة أن يتبنى المجلس القادم القضاء على الطائفية حتى تستطيع الكويت ان تنعم بالامن والاستقرار داعيا كافة المواطنين الى المشاركة الفعالة في الانتخابات القادمة واختيار النائب الذي يكون همه الكويت أولا وآخرها.

وأشار الصالح الى ضرورة تطبيق الحكومة لقانون الوحدة الوطنية الذي صدر برغبة اميرية سامية واقره مجلس الأمة الممثل السابق لبشرع المواطنين بأن هناك قانون رادع يسري على الجميع مبينا أن هذا القانون جاء ليضع قواعد عامة على الجميع الالتزام بها وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها وترجمة مواد هذا القانون على ارض الواقع.

ضعف وجمود المناهج الدراسية، ومشكلتي الرسوب والتسرب، ومشاكل المعلمين، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وضعف الإدارة المدرسية والتعليمية.

وختم المصنف بأن التعداد السكاني للكويت مقارنة بفواضها المالية يعد أمرا ملحا للتنمية قدرات أبناء الكويت وإكسابهم تعليما متطورا يمكنهم من المنافسة المحلية والعالمية والأخذ بالكويت نحو التطور والازدهار. وكذلك لا بد من أن تكون هناك رؤية برلمانية إلى جانب الرؤى والسياسات الحكومية للواقع التعليمي الكويتي ومشكلاته والتي هي جزء لا يتجزأ من مشكلات النظام التعليمي في علاننا العربي، والتي حالت دون الارتقاء بمخرجاته إلى المستوى الذي تحقق في البلدان المتقدمة.

■ لنبحث في إيجاد الحلول لمشكلات التعليم انطلاقاً من أهميته في شتى الجوانب



سامي المصنف

أي مجتمع ما اقتصادياً واجتماعياً مرتبطا بوجود تعليم سليم يقوم ابتداءه إلى السماء والازدهار المستمرين، يدعونا إلى البحث في إيجاد الحلول لما قد يواجهه العملية التعليمية من مشاكل، قد تتمثل في

المتقدمة، ومن ثم كان على العملية التعليمية أن تتغير نحو الأفضل لمسايرة ما يستجد على الساحة التربوية والتعليمية في العالم. وأوضح المصنف أن أهمية التعليم في شتى الجوانب، وكون نجاح

■ الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم الجيد من دعائم التطور والازدهار

في العنصر البشري من خلال التعليم الجيد هو في النهاية الغاية التي يتشدها المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما أنه من دعائم التطور والازدهار والأداة الفاعلة لمواجهة الدول

هنا مرشح الدائرة الأولى، سامي فيهد المصنف، الناجحين والمتفوقين في الشهادة الثانوية، مؤكدا أهمية التعليم في خلق جيل قادر على الإبداع والابتكار وقيادة المجتمع نحو التطور والازدهار والتعبير عن طموحات المجتمع وأماله. ولفت المصنف إلى أن نتائج الثانوية العامة التي أعلنت أمس الأحد والتي عكست ندرة أسماء الطلاب الكويتيين في قائمة الأوائل تدعو إلى ضرورة التنصير بوجود خلل في منظومة التعليم بالكويت وخلو العملية التعليمية من خلق الحافز لدى طلبة الكويت نحو بدل الجهد في التحصيل الدراسي والتفوق فيه، ما يعد أمرا خطيرا للغاية التي يتشدها المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، كما أنه امر لا يسابر ما اتفق عليه لدى الجميع من أن التعليم والاستثمار

اعتبرهم ثروة وطنية يمكن الاستفادة منها في مجالات متعددة

الحادور: المتقاعدون فئة مظلومة في ظل زيادات الرواتب وغلاء الأسعار

اعتبر مرشح الدائرة الرابعة طلال الحادور الشمري أن المتقاعدين من أكثر الفئات التي تعاني في البلد من غلاء الأسعار كون رواتبهم لا تتناسب مع الأسعار الفاحشة التي تعاني منها البلد، مشيرا إلى أن الحكومة مازالت تتجاهل المتقاعدين والدليل بعد الزيادات والكوادر التي طرأت على موظفي الدولة أخيرا لم يكن للمتقاعد نصيب منها.

ولفت الحادور في تصريح صحافي للأسف لم نجد اليوم أي اهتمام للمتقاعد الذي خدم البلد لسنوات طويلة فبدلا من تكريمه يتم التضييق على حياته، خشيра

إلى أنه يعاني من الأقساط والقروض في ظل راتبه الأساسي فكيف يكون به الحال مع راتب التقاعد.

وأوضح أن فئة المتقاعدين محرومة من الخدمات التي تتناسب مع الشخص المتقاعد فأقل شيء يفترض أن يقدم لهم مستشفى خاصا بالمقاعدين، وهذا ما كنا

أن هناك وظائف تتناسب مع المتقاعدين ومنهم يرغبون بها لتحسين معيشتهم كالفعل مشرفين أمن على المدارس على سبيل المثال، مؤكدا أن التقاعد مازال قادرا على إعطاء ولو في وظائف تتناسب مع أعمارهم وهذا الأمر له جانب نفسي إيجابي على حياة المتقاعدين لذا نتمنى من الدولة عدم إهمال المتقاعدين. وشدد الحادور على أن للمتقاعد حاجة إلى إنصاف من قبل السلطين التشريعية والتنفيذية فمن باب أولى احترام هذه الفئة التي ظلمت بعد التقاعد ولم تمنح مميزات خاصة أن التقاعد يصبح عليه

عبء كبير من مصاريف الحياة وحتى رواتبهم اليوم هي الأقل على مستوى الرواتب الراهن.

ولفت إلى أن المشاكل التي تواجه المتقاعدين هي السبب الرئيسي الذي يدفع الموظف إلى التشبث بالوظيفة أطول فترة ممكنة ونجد أن الكثير منهم لاسيما أصحاب المناصب الإشرافية بعد إحالتهم للتقاعد يطعنون بذلك أمام المحكمة الإدارية، ويشيرون بالأسباب إلى أن لديهم مصاريف ومتطلبات مالية لا تتناسب وحجم راتب التقاعد، وهو ما أدى إلى زيادة طابور منتظري الوظيفة.

قال مرشح الدائرة الثالثة اللواء المتقاعد والمحامي أسام محمكة التمييز واليسورية العليا عبد المجيد إبراهيم خريط عبد تحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل السدوب لواء خطاب الكراهية ومواجهة محاولات اللساس بالوحدة الوطنية. وشدد خريط على أن الوحدة الوطنية خط أحمر يجب ألا يتخطاه أحد مهما كانت الدوافع والأهداف لأن استقرار المجتمع وأمنه هما السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم والرقي في جميع المجالات. ورأى خريط أن الكويت عاشت قرونا في ظل وحدة اجتماعية كانت نموذجاً في الإصطفاف الوطني غير أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً بسبب التراخي في تطبيق القانون وغياب المبادئ الدستورية الراسخة كالمعادلة والمساواة وتكافؤ الفرص. وطالب خريط بضرورة تطبيق القانون بحزم ودون انتقائية مع أهمية أن يكون هناك تحركا حكوميا فاعلا لتحقيق تكافؤ الفرص في وظائف الدولة. وأكد مرشح الدائرة الثالثة حاجة الكويت إلى مبادرة وطنية وحوار مجتمعي يفتح هذا الملف المسكوت عنه ويبحث في جذور



خليل الصالح

من جانب آخر حث الصالح الحكومة على وضع خطة عمل انشائية لتحديث وتطوير كافة محافظات الكويت وخاصة المناطق المستحدثة والتي وللأسف نجد انها خارج دائرة اهتمامات الحكومة كمحافظة النهضة والتي تعاني الكثير من اوجه القصور في الخدمات العامة حيث لا يوجد بها سوق

طالب بحوار مجتمعي لبحث جذور الاحتقان الطائفي ومعالجته خريط: الوحدة الوطنية خط أحمر لا نقبل تجاوزه



عبد المجيد خريط

وأسباب تفاقم الاحتقان الطائفي في السنوات الأخيرة ويضع أليات حقيقة لمواجهة أي ساس بالوحدة الوطنية ومنها وضع ميثاق وطني يحاصر خطاب الكراهية المتفاقم على شبكة التواصل الاجتماعي ويمنز من قيم المواطنة والولاء. وطالب خريط بضرورة تكليف حملات إعلامية تشارك فيها عدد من الوزارات والهيئات لنشر الأخلاق الفاضلة وقيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع وتبني

مركزي مستقل ولا خدمات متكاملة مشيرا الى ضرورة قيام المسؤولين الحكوميين بزيارة واحدة لهذه المنطقة حتى يعلموا ما تعانيه هذه المنطقة من قصور وقال الصالح في تصريح صحافي انه بات من الواجب على الحكومة ضم هذه المنطقة الى محافظة العاصمة أولا ومن ثم واعطائها نصيبا من الاهتمام الحكومي حالها حال اي منطقة اخرى مشددا على ضرورة وضع خطة زمنية لاكتمال كافة الخدمات المطلوب انشائها في هذه المنطقة المنسية كما انه يجب على بلدية الكويت متابعة ما تعانيه هذه المنطقة من نقص في الخدمات العامة وذكر: ان اصالي منطقة النهضة سبق وان تقدموا بعدد من المطالبات مطلوب تفصيلها والاستعجال في توفيرها لاسيما تلك التي تتعلق بمعيشة القاطنين فيها مطالبنا الحكومة بوضع هذه المنطقة على رأس الاولويات القادمة في المرحلة المقبلة.

طالب بحوار مجتمعي لبحث جذور الاحتقان الطائفي ومعالجته خريط: الوحدة الوطنية خط أحمر لا نقبل تجاوزه

الثقافة التنويرية ورفض كافة مظاهر التطرف والتعصب والتزمت في الفكر أو الآراء واحترام التعددية. وأكد أن الظروف والأحداث الجارية في المنطقة تجعل الكويت تمر بمنعطف خطير تتطلب من الجميع التكاتف والتعاون في هذه الأوقات الحرجة والبعيد عن الإثارة والناجيج الطائفي حفاظا على الوحدة الوطنية التي تميزت بها الكويت في الماضي والحاضر لافتا إلى أن وحدة الكويتيين من مختلف الطوائف والقبائل هي بعد الله التي حمت الكويت وحافظت على وحدتها وتماسكها في مواجهة الإغصير التي واجهتنا على مر السنين خاصة في محنة الغزو الغاشم. وقال أن هذا الإرث الغالي السنوات الأخيرة ويضع أليات حقيقة لمواجهة أي ساس بالوحدة الوطنية ومنها وضع ميثاق وطني يحاصر خطاب الكراهية المتفاقم على شبكة التواصل الاجتماعي ويمنز من قيم المواطنة والولاء. وطالب خريط بضرورة تكليف حملات إعلامية تشارك فيها عدد من الوزارات والهيئات لنشر الأخلاق الفاضلة وقيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع وتبني

منهم 23480 من الذكور والباقي من الإناث

49 ألفاً و755 ناخباً وناخبة يصوتون في الانتخابات بالدائرة الثانية

تظهر سجلات وزارة الداخلية أن إجمالي عدد المواطنين والمواطنات في الدوائر الانتخابية الخمس في الكويت الذين يحق لهم التصويت في انتخابات مجلس الأمة بفصله التشريعي 144 لشهر يوليو 2013 الجاري يبلغ 439715 ناخبا وناخبة في وقت يبلغ عدد الناخبين والناخبات في الدائرة الثانية 49755 ناخبا وناخبة بواقع 23480 من الذكور و26275 من الإناث.

وارتفع إجمالي عدد الناخبين في الدائرة بمقدار 1983 ناخبا وناخبة بنسبة 4.15 في المئة عن إجمالي الناخبين في انتخابات ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية بواقع 977 ناخبا و1006 ناخبة. ويمثل إجمالي عدد ناخبي الدائرة الثانية ما نسبته 11.31 في المئة من إجمالي الناخبين والناخبات في دولة الكويت البالغ عددهم 439715 ناخبا وناخبة بواقع 5.33 في المئة من الذكور و5.97 في المئة من الإناث. ويتوزع ناخبو الدائرة على 13 منطقة على النحو الآتي.. منطقة ضاحية عبدالله السالم 6309 ناخبا وناخبة 3046 من الذكور – 3263 من الإناث، وفي منطقة القبلة 33 ناخبا وناخبة 14 من الذكور – 19 من الإناث، وفي منطقة الشويخ 1345 ناخبا وناخبة 658 من الذكور – 687 من الإناث، وفي منطقة الشامية 4947 ناخبا وناخبة 2422 من الذكور – 2525 من الإناث.

ووصل عدد الناخبين والناخبات في منطقة القادسية 6697 ناخبا وناخبة 3174 من الذكور – 3523 من الإناث، وفي منطقة المنصورية 2899 ناخبا وناخبة 1452 من الذكور – 1447 من الإناث، وفي منطقة الفيحاء 5819 ناخبا وناخبة 2561 من الذكور – 3258 من الإناث. أما في منطقة النزهة فقد بلغ العدد 4201 ناخبا وناخبة 1920 من الذكور – 2281 من الإناث، وفي منطقة الصليبيخات 7201 ناخب وناخبة 3516 من الذكور – 3685 من الإناث، وفي منطقة الدوحة 7313 ناخبا وناخبة 3409 من الذكور – 3904 اناث.

■ ارتفع إجمالي الناخبين بالدائرة بنسبة 4.15 في المئة عن انتخابات ديسمبر 2012 المبطل

وبلغ العدد في منطقة غرناطة 1884 ناخبا وناخبة 709 ذكور – 1175 اناث، وفي منطقة الفيوان 1107 ناخبين وناخبات 599 من الذكور – 508 اناث، في حين لم يسجل أي ناخب أو ناخبة في المرقاب. وكان إجمالي عدد الناخبين والناخبات في الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية 47772 مواطنا ومواطنة بواقع 22503 ذكور و25269 من الإناث، توزعوا في المناطق على النحو التالي. منطقة ضاحية عبدالله السالم كان العدد 6126 ناخبا وناخبة 2975 من الذكور – 3151 من الإناث، وفي منطقة القبلة



التجهيزات مستمرة لانتخابات أمة 2013

■ إجمالي عدد ناخبي الدائرة الثانية يمثل ما نسبته 11.31 في المئة من إجمالي الناخبين في الكويت

الذكور – 2211 من الإناث، وفي منطقة الصليبيخات 6946 ناخبا وناخبة 3400 من الذكور – 3546 من الإناث، وفي منطقة الدوحة 7076 ناخبا وناخبة 3278 من الذكور – 3798 من الإناث.

وبلغ العدد في منطقة غرناطة 1780 ناخبا وناخبة 656 من الذكور – 1124 من الإناث، وفي منطقة الفيوان 842 ناخبا وناخبة 451 من الذكور – 391 من الإناث، في حين لم يسجل أي ناخب أو ناخبة في منطقة المرقاب. وكان إجمالي عدد ناخبي الدائرة في انتخابات مجلس الأمة فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية 45400 ناخب وناخبة بواقع 21396 من الذكور و24004 اناث، توزعوا في المناطق على النحو التالي.. في منطقة ضاحية عبدالله السالم 5795 ناخبا وناخبة 2814 من الذكور – 2981 من الإناث، و34 ناخبا وناخبة في منطقة القبلة 16 من الذكور – 18 من الإناث، وفي منطقة الشويخ 1279 ناخبا وناخبة 642 من الذكور – 637 من الإناث، وفي منطقة الشامية 4510 ناخبين وناخبات 2239 من الذكور – 2271 من الإناث.

وكان عدد الناخبين والناخبات في منطقة القادسية 6060 ناخبا وناخبة 2865 من الذكور – 3195 من الإناث، وفي منطقة المنصورية 2605 ناخبا وناخبة 1321 من الذكور – 1284 من الإناث، ومنطقة الفيحاء 5205 ناخبا وناخبة 2252 من الذكور – 2953 من الإناث، وفي منطقة النزهة 3857 ناخبا وناخبة 1754 من الذكور – 2103 اناث، وبلغ عدد الناخبين والناخبات في منطقة الصليبيخات آنذاك 6803 ناخبين وناخبات 3340 من الذكور – 3463 من الإناث، وفي منطقة الدوحة 6998 ناخبا وناخبة 3249 من الذكور – 3749 من الإناث بينما بلغ العدد في منطقة غرناطة 1642 ناخبا وناخبة 576 من الذكور – 1066 من الإناث، وفي منطقة الفيوان 612 ناخبا وناخبة 328 من الذكور – 284 من الإناث، في حين لم يسجل أي ناخب أو ناخبة في المرقاب.